البارومیتر العربي
ARAB BAROMETER

البارومیتر العربي - الدورة التاسعة

تقرير مصر

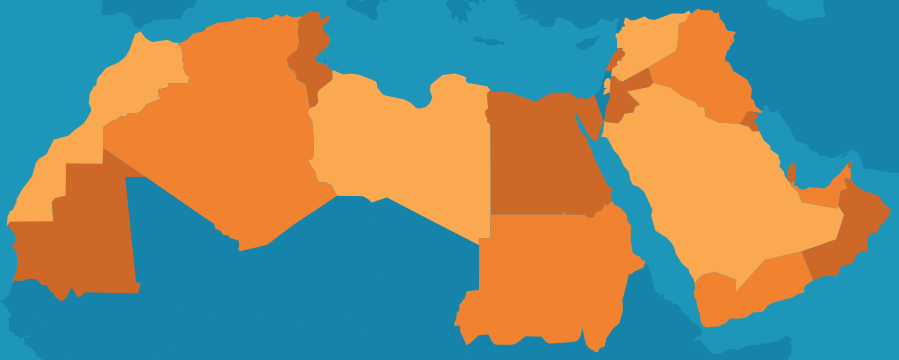

مارس 2026

الملخص التنفيذي

يتّسم مِزاج الرأي العام المصري باختلال توازن واضح: فالضغوط الاقتصادية هي القوة المهيمنة في تشكيل الحياة اليومية، لكن الدولة - في تقدير المواطنين - تُحسن حفظ الأمن والاستقرار. هذه النتيجة ليست رفضًا عامًا للحكومة، لكنها تعبّر عن شرعية مشروطة: يريد الناس الاستقرار، بيد أنهم يُقيّمون السياسة حسب قدرتها على توفير أسعار معقولة، فرص عمل، وعدالة.

تحتل المخاوف الاقتصادية مكانة مركزية مقارنة بأي موقف أو رأي آخر في هذا الاستطلاع. يصف المصريون الاقتصاد والوضع الاقتصادي بعبارات سلبية في الأغلب الأعم من الحالات، حيث تدفع تكاليف المعيشة والشواغل الخاصة بالوظيفة والعمل كيفية تعريفهم لمشاكل مصر "الأكثر إلحاحًا". ولا يقتصر التعبير عن مواجهة المشاق الاقتصادية على الشرائح الأفقر، إنما تشير البيانات إلى أن القدرة على تحمّل التكاليف المعيشية الأساسية تمثّل مصدر قلق للشرائح المختلفة، بغض النظر عن مستوى التعليم أو الطبقة الاجتماعية، وهذه الشواغل تغذّي تصوّرات أعرض بأن الأعباء موزعة على نحو غير متساوٍ وأن اللامساواة تُمثّل مشكلة اجتماعية خطيرة. على ذلك، فإن هذا التشاؤم يقترن بخيط واضح من الأمل في المستقبل، ولا سيما فيما يخص الجيل الجديد؛ هذه الرؤية تساعد على تفسير عدم ترجمة مشاعر الإحباط والضيق تلقائيًا إلى مطالب بالتغيير السياسي الحاسم والمفاجئ.

وتتباين آراء الناس حول الدولة تباينًا كبيرًا. يفيد مصريون كثر بأنهم يشعرون بالأمان ويقدّمون تقييمات إيجابية نسبيًا لقدرة الحكومة على حفظ النظام وتوفير المرافق الأساسية. لكن مستوى الثقة يبدو أقلّ فيما يتعلق بالخدمات التي تكفل الرفاه اليومي للناس، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم، ويقلّ مستوى الثقة كثيرًا فيما يخص تصورات الناس عن قدرة الدولة على إدارة الأسعار وخلق فرص العمل وتقليص الفجوة الاقتصادية.

والناس يدعمون "الديمقراطية" من حيث المبدأ، لكن الديمقراطية في تقديرهم لها ترجمة عملية، فهي تعني الكرامة وتوفير الاحتياجات الأساسية والنزاهة، دون كثير من الاهتمام بالانتخابات بصفتها السمة المُعرّفة للديمقراطية. ويتعامل الكثيرون مع النظم السياسية كمسألة ثانوية تابعة في المقام الثاني للنتائج الاقتصادية الجيّدة وتوفّر الاستقرار. وهذا التعاطي مع تعريف الديمقراطية عند الرأي العام متّسق مع تفضيل الرأي العام القوي للإصلاح التدريجي على حساب التغيير المفاجئ.

لا تزال المشاركة في العمل المدني والسياسي ضعيفة، وثقة الناس في المجتمع المدني مختلطة، كما تُعد مستويات الاهتمام بالسياسة متدنية. عندما يتحدث المصريون عمّا يجب أن يفعله المجتمع المدني، فهم يشددون على الدعم الاجتماعي وتقديم الخدمات، أكثر بكثير من أعمال المناصرة أو السعي لمُحاسبة المسؤولين. وتبدو المشاركة الرسمية في الحياة العامة محدودة، ما يوحي بأن الناس يعبّرون عن مظالمهم بقدر أكبر من خلال استراتيجيات فردية للتكيّف، وليس من خلال العمل أو التحرك الجماعي.

تشكّل المعلومات والظروف الجيوسياسية المحيطة خلفية مشهد الرأي العام المصري، ولا سيما ما يتّصل بقطاع غزة. فالمشهد الإعلامي المصري الذي يحظى بمتابعة واسعة يقوم على مسارين، التلفزة ومواقع التواصل الاجتماعي، ويختلف المتابعون لهذا وذاك بحسب الشريحة العمرية ومستوى التعليم، ما يعني وجود قطاعات مختلفة من الجماهير المتوازية للسرديات السياسية القائمة. على الصعيد الدولي، يُظهر استطلاع الرأي عداءً حادًا من قِبل الرأي العام لإسرائيل، وتشكك عميق في نوايا ومآلات النفوذ الأمريكي، في حين يُقبل الناس أكثر على استحسان سياسات عدد من الأطراف الإقليمية والصين. ويبدو أن غزة على وجه التحديد هي العدسة الأخلاقية والسياسية التي يفسّر من خلالها المواطن المصري الشرعية الدولية والنظام الإقليمي وموقع مصر في العالم.

هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي جرى تنفيذه وجهًا لوجه في مصر. شمل الاستطلاع 1255 مواطنة ومواطن تم اختيارهم بشكل عشوائي عبر مختلف محافظات مصر، ونُفِذ في الفترة من 11 سبتمبر إلى 25 سبتمبر 2025 باستخدام طريقة العينة متعددة المراحل المجمعة. هامش خطأ النتائج الواردة هنا هو ثلاث نقاط مئوية. يُعد هذا الاستطلاع جزءًا من الدورة التاسعة للباروميتر العربي.

المخاوف الاقتصادية

في أعقاب تغييرات متتالية في سعر الصرف، شملت تعويمًا للعملة مرتبطًا ببرنامج الاستقرار الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي في مصر، واجهت الأسر صدمات سعرية متكررة، وفترات من شحّ العملة الأجنبية، وضغطًا ممتدًا على تكاليف المعيشة. على مستوى الحياة اليومية، تُترجم ضغوط الاقتصاد الكلّي هذه إلى ارتفاع مستمر في الأسعار وقلق متزايد بشأن القدرة على تحمّل تكاليف الاحتياجات الأساسية. وعلى ضوء المذكور، تأتي تقييمات الوضع الاقتصادي سلبية للغاية؛ إذ يصف نحو 72 بالمئة من المصريين الوضع الاقتصادي بأنه سيئ (45 بالمئة) أو سيئ جدًا (28 بالمئة). وتبدو هذه

التقييمات أكثر تشاؤمًا بوضوح مقارنة بعام 2022، حين وصف 35 بالمئة من الناس الاقتصاد بأنه سيئ و18 بالمئة بأنه سيئ جدًا. ويمتد هذا التشاؤم على نطاق واسع عبر الفئات الديموغرافية المختلفة، وإن بدا أكثر انتشارًا بين النساء، وبين من هم في أوضاع اقتصادية أكثر هشاشة، مثل غير المشتغلين في وظائف مستقرة. واتساقًا مع ذلك، يحدد المصريون، بأغلبية ساحقة، الاقتصاد بوصفه التحدي الأكبر الذي يواجه البلد.

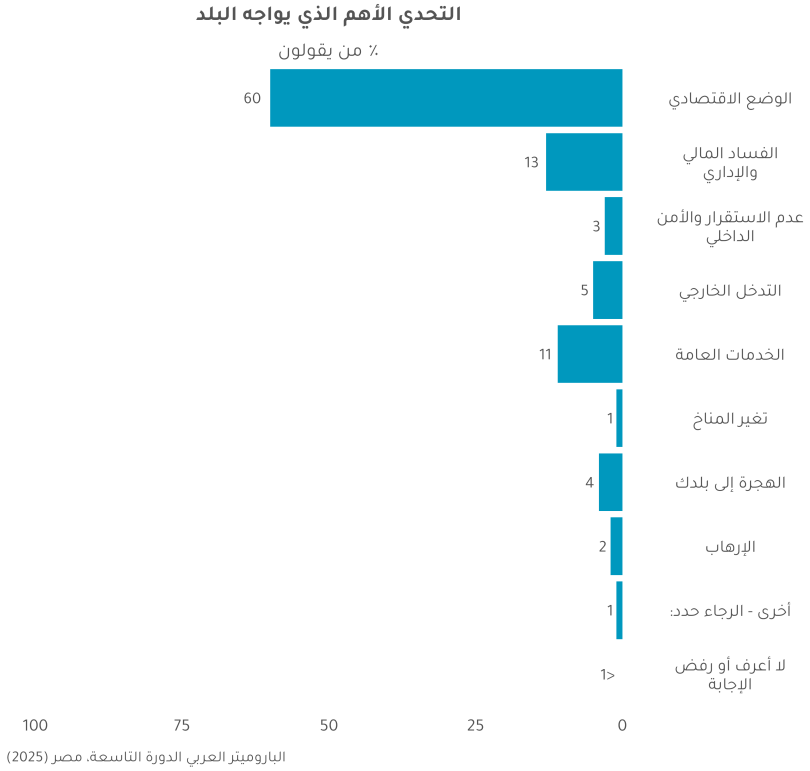

عبر مختلف الشرائح الديموغرافية يظل الاقتصاد هو "التحدي الأهم" المهيمن، لكن بروزه في تقديرات الناس يختلف بأشكال متوقعة. ففي المجمل، يحدد 60 بالمئة الاقتصاد بوصفه القضية الأكثر إلحاحًا التي تواجه البلد، بعد أن كانت هذه النسبة 47 بالمئة في عام 2022. النساء أكثر إقبالًا من الرجال على اعتبار الوضع الاقتصادي التحدي الأهم (67 بالمئة مقابل 54 بالمئة). كما يتدرج القلق الاقتصادي بحسب مستوى التعليم؛ إذ يبلغ أعلى مستوياته بين من لم يتلقوا تعليمًا رسميًا، ثم يتراجع مع ارتفاع مستوى التحصيل التعليمي. ويُظهر وضع العمل تدرجًا مشابهًا: فمن هم خارج القوى العاملة أو يواجهون هشاشة في سوق العمل هم الأكثر إعلاءً لأولوية الاقتصاد - بصفته التحدي الأهم - مقارنة بالعاملين. أما بحسب العمر، فيمثل الاقتصاد الخيار الأوسع حضورًا عبر جميع الفئات العمرية، مع تركيز أكبر نسبيًا على الفساد بين الفئات الأصغر سنًا، وتركيز أعلى بعض الشيء على الخدمات العامة بين الأجيال الأكبر.

ولدى السؤال عن القضية الاقتصادية الأهم، يشير المواطنون أكثر ما يشيرون إلى تكاليف المعيشة (45 بالمئة)، إضافة إلى نحو 17 بالمئة يحددون نقص فرص العمل بصفتها القضية الاقتصادية الأهم، ونحو 16 بالمئة يحددون الفقر. كما يكثر التعبير عن المعاناة من المصاعب المادية؛ إذ يقول نحو 60 بالمئة من المصريين إنهم، خلال الأشهر الاثني عشر السابقة، لم يتمكنوا من شراء ما يكفي من الطعام، وإنهم كانوا قلقين من ألّا يتوفر لديهم ما يكفي من الطعام للأكل. واللافت أن انعدام الأمن الغذائي لا يقتصر على الفئات التي قد نعدّها تقليديًا هشّة؛ فعلى سبيل المثال، يفيد 38 بالمئة ممن يحملون درجة البكالوريوس على الأقل بأنهم لم يتمكنوا من شراء ما يكفي من الطعام.

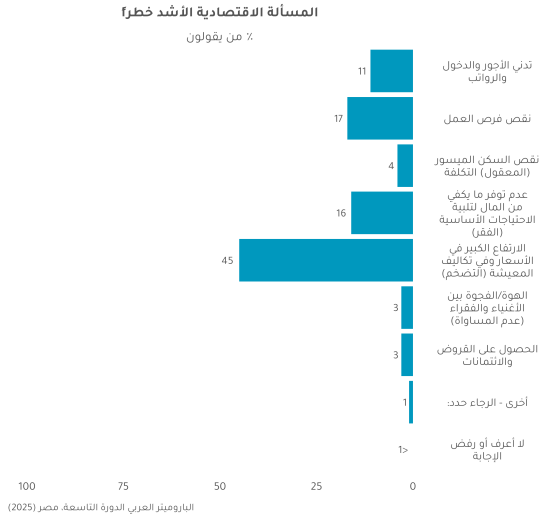

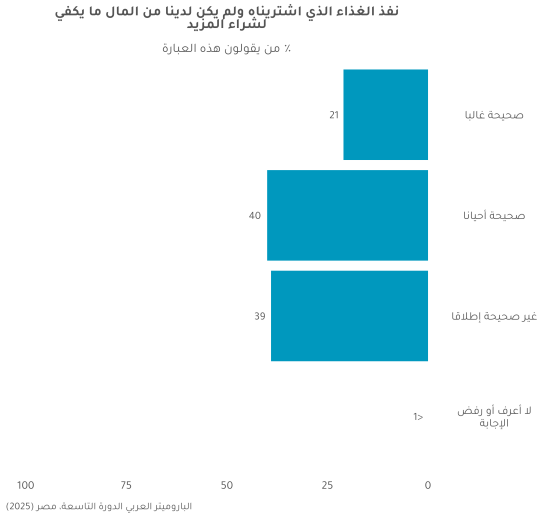

يكثر أيضًا انشغال المواطنين بعدالة التوزيع والإنصاف. فكثير من المصريين يرون أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تمثل مشكلة خطيرة، إذ يقرّ 95 بالمئة بأنها تمثل مشكلة إلى حد ما على الأقل، ويقول 82 بالمئة إنها تمثل قضية متوسطة الحجم على الأقل، فيما وصفها 49 بالمئة بأنها مشكلة كبيرة. ويغذّي ذلك إحساسًا أوسع بأن المصاعب الاقتصادية ليست واسعة الانتشار فحسب، بل يتحملها الناس على نحو غير متكافئ أيضًا. وفي الوقت نفسه، لا يتحول التشاؤم إزاء الأوضاع الراهنة بالكامل إلى توقعات متشائمة حول المستقبل؛ إذ يتوقع 47 بالمئة أن يتحسن الوضع الاقتصادي خلال السنوات القليلة المقبلة، منهم 31 بالمئة يتوقعون أن يكون أفضل إلى حد ما، و16 بالمئة يتوقعون أن يكون أفضل بكثير. والتفاؤل أكبر حول الظروف المتوقعة للجيل المُقبل: إذ يعتقد 69 بالمئة أن جودة حياة أبنائهم ستكون أفضل، بينما يعتقد 12 بالمئة فقط أنها ستكون أسوأ.

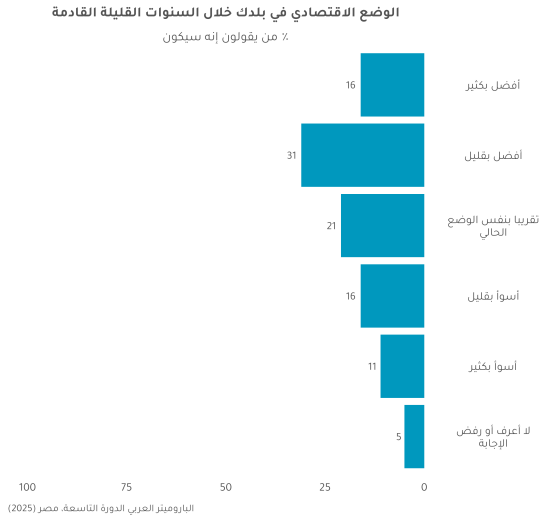

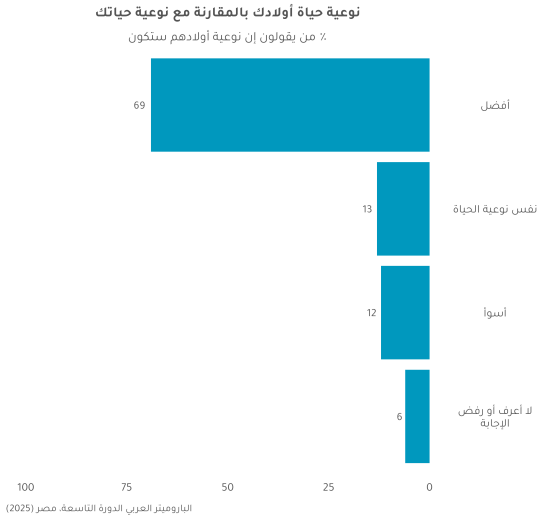

وتشكّل المخاوف الاقتصادية أيضًا تفضيلات الناس السياسية. يشير المصريون إلى ضرورة توجيه الإنفاق الحكومي بالأساس إلى الدعم، ومن بعده ملفات التنمية الاقتصادية، والرعاية الصحية، والتعليم. وفيما يخص سياسات التوظيف والعمل، يميل المصريون إلى دعم عمل الحكومة على زيادة فرص العمل في القطاعين العام والخاص. ورغم أن أغلب الناس

يرون أن رواتب وأجور القطاعين العام والخاص متقاربة نسبيًا، فهناك تصورات بأنه من الأصعب الحصول على وظيفة عامة وأن العمل بالقطاع الحكومي يعتمد على المعارف والواسطة، مع اعتبار الوظيفة العامة أكثر استقرارًا وجاذبية بشكل عام.

المجال الذي يجب أن يتصدر قائمة أولويات الإنفاق الحكومي/العمومي في العام المقبل

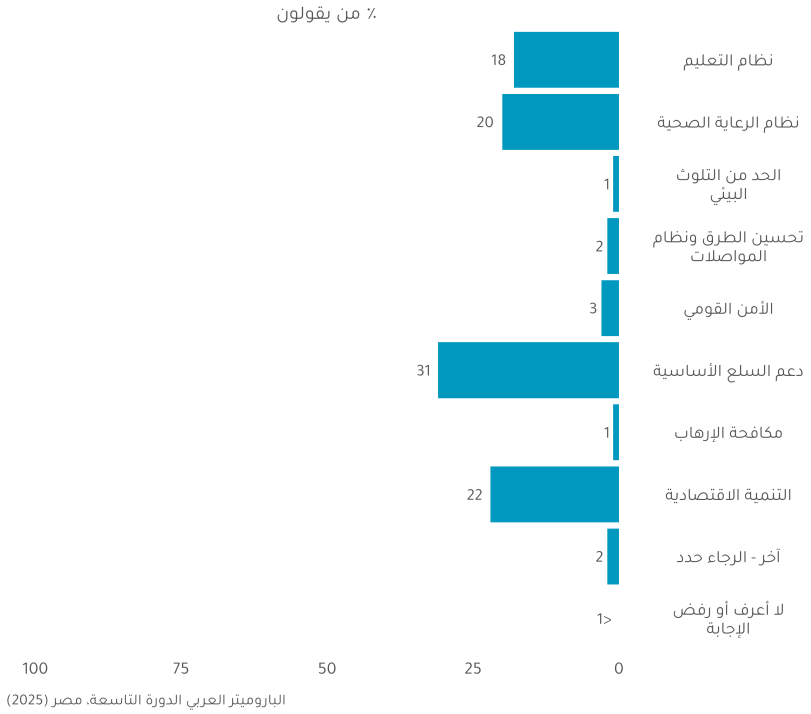

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، مصر (2025)

كما يبدو أن الضغوط الاقتصادية تدفع أقلية معتبرة من المصريين إلى التفكير في مغادرة البلاد؛ إذ يفيد 22 بالمئة بأنهم فكروا في الهجرة، وكانت هذه النسبة 13 بالمئة في عام 2022. وليس مفاجئًا أن تتركز هذه المشاعر بين الأصغر سنًا وبين الرجال. ويُعد الطلاب الفئة الأكثر إقبالًا على الهجرة؛ إذ يفيد أكثر من نصفهم بأنهم فكروا في الهجرة، وهي إشارة مقلقة إلى احتمال حدوث نزيف عقول في المستقبل. كما أن المصريين الأعلى تعليمًا أكثر تعبيرًا عن الرغبة في الهجرة قياسًا إلى ذوي المستويات التعليمية الأدنى. ومن بين الذين فكروا في المغادرة، يفيد نحو الثلث بأنهم اتخذوا خطوات ملموسة للاستعداد لذلك، بما يشير إلى أن الهجرة ليست محض فكرة مجردة بالنسبة إلى كثيرين. وعندما يشرح المبحوثون أسباب رغبتهم في الهجرة، تكون الدوافع في المقام الأول اقتصادية، وليست سياسية أو أمنية. وفي الوقت نفسه، لا يبدو أن هناك إقبالًا يُذكر على المسارات غير النظامية للهجرة؛ إذ يكاد لا يفيد أحد باستعداده للهجرة بصورة غير قانونية.

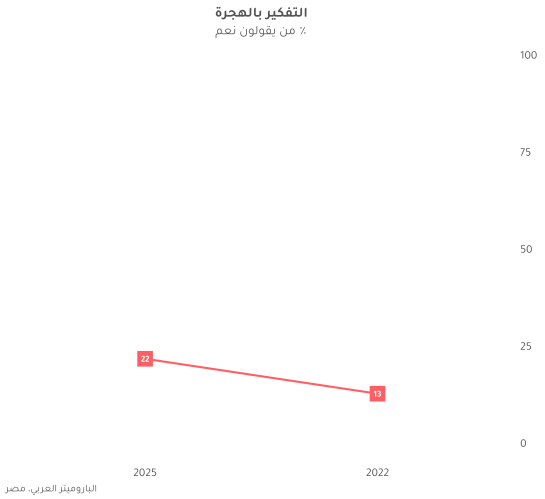

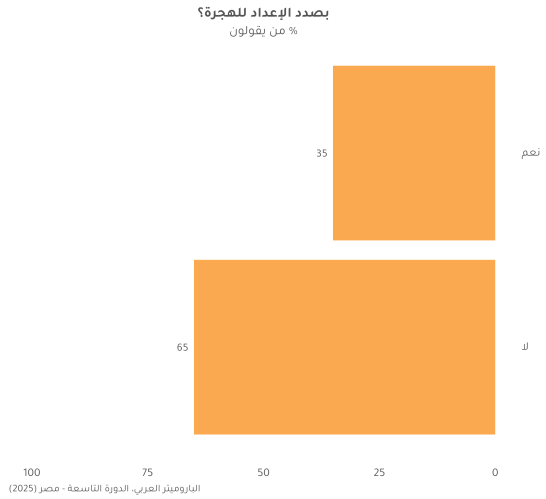

وأخيرًا، على الرغم من بروز الهجرة في الخطاب العام، يفيد أغلب المصريين بأنهم لا تصلهم تحويلات من الخارج، ما يشير إلى أن الكثير من الأسر لا تعتمد اعتمادًا يُذكر على الدعم المالي من أفراد منها خارج البلاد لحمايتها من الضغوط الاقتصادية المحلية.

المؤسسات والحوكمة والخدمات العامة

على الرغم من التشاؤم البالغ إزاء الوضع الاقتصادي، تُعد تقييمات المصريين للأمن ولعدد من الخدمات العامة الأساسية أكثر إيجابية نسبيًا. فعبر مختلف الشرائح الديمغرافية، تفيد الأغلبية بالإحساس بأن الحي السكني الذي يقيمون فيه آمن، ويذكر أكثر من 50 بالمئة إحساسهم بالأمان البالغ، ويقول 37 بالمئة إنهم يشعرون بالأمان إلى حد ما. وتميل تقييمات الناس لأداء الدولة في الملف الأمني إلى نفس القدر من الإيجابية. أي أنه حتى مع انتشار الضغوط الاقتصادية اليومية، ما زال مصريون كثر يرون أن الدولة تجيد حفظ النظام والأمن والسلامة.

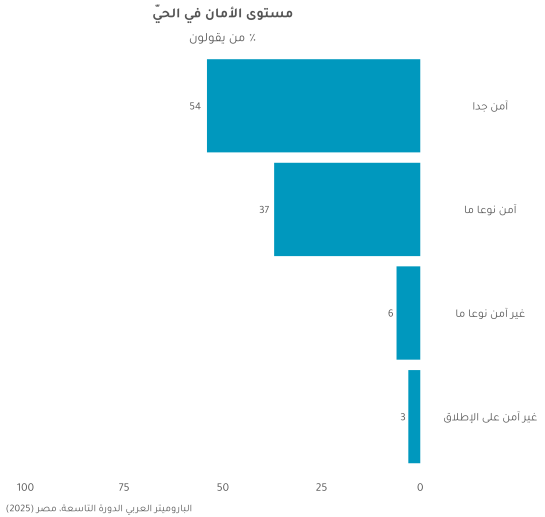

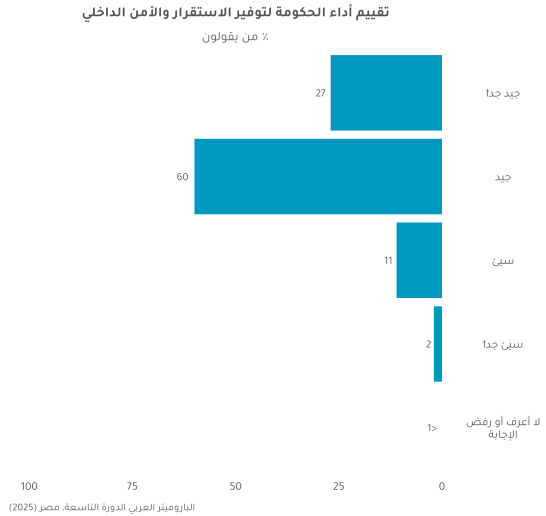

لكن لدى الانتقال من ملف الأمن إلى الإدارة الحكومية والخدمات العامة، تصبح الصورة مختلطة أكثر. فتصنيف المواطنين لمُجمل الأداء الحكومي إيجابي نسبيًا عبر مختلف الشرائح الديمغرافية، مع تعبير من يعملون بالقطاع الخاص عن قدر أكبر من الإحساس بالاستياء. في المجمل، يعرب أكثر من 70 بالمئة عن الإحساس بالرضا عن الأداء الحكومي. لكن ثمة تباين مثير للاهتمام هنا، لدى مقارنة هذا السؤال بأسئلة أخرى حول الحريات المختلفة وتوفّرها: فالمصريون الذين يرون أن الحقوق غير مضمونة يقبلون أكثر على التعبير عن الاستياء من الأداء الحكومي. وفي صفوف من يعتبرون أن حرية التعبير مضمونة بدرجة كبيرة، يذكر 9 بالمئة فقط إحساسهم بعدم الرضا عن الأداء الحكومي ويبدي 4.4 بالمئة فقط الإحساس بعدم الرضا تمامًا. وفي صفوف من يقولون إن حرية التعبير مكفولة بدرجة محدودة فقط، كان إحساسهم بعدم الرضا أعلى (27 بالمئة يشعرون بعدم الرضا و2 بالمئة يشعرون بعدم الرضا التام). وأكبر تحوّل نراه في صفوف من يقولون إن حرية التعبير عن الرأي غير مضمونة بالمرة: يفيد 23 بالمئة منهم عدم الرضا عن الأداء الحكومي ويقول 11 بالمئة إنهم لا يرضيهم الأداء الحكومي تمامًا. وثمة نمط مشابه نراه في ارتباط الإحساس بالرضا عن الأداء الحكومي بالرأي في توفّر حرية الصحافة: المبحوثون الذين يعتبرون أن حرية الصحافة مضمونة إلى درجة كبيرة يذكر 10 بالمئة منهم عدم الرضا عن الأداء الحكومي ويقول 6 بالمئة إنهم غير راضين بالمرة. على النقيض، في صفوف من يعتبرون أن حرية الصحافة غير مضمونة بالمرة، يرتفع مستوى عدم الرضا إلى 28 بالمئة وعدم الرضا التام إلى 11 بالمئة. وهنا يظهر منطق التدرج بوضوح: كلما قلّ الإقبال على التصور القائل بأن الحقوق مضمونة، تراجع مستوى الرضا عن الأداء الحكومي.

تقييم أداء الحكومة ككل من خلال تقييم حرية الصحافة

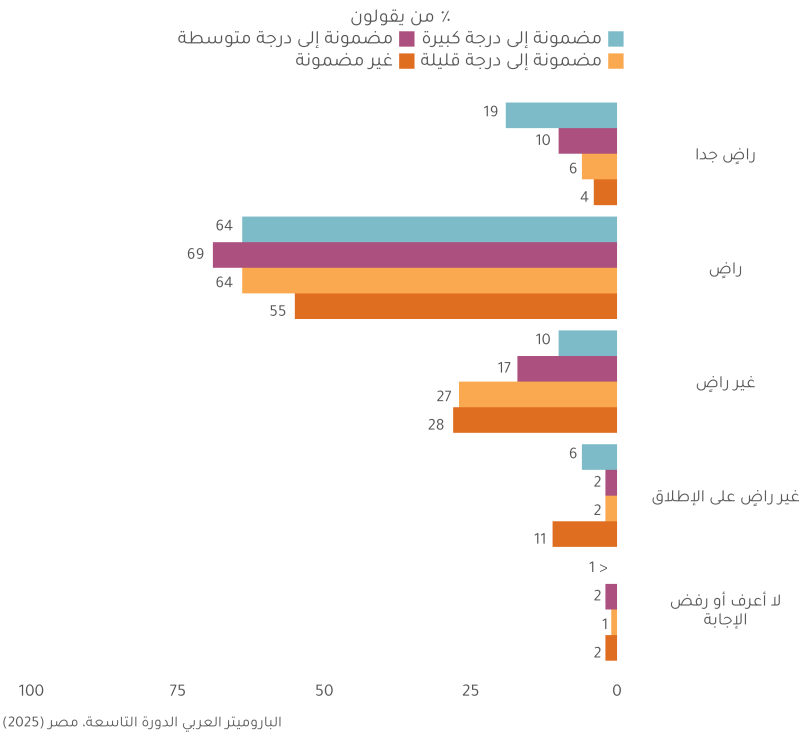

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، مصر (2025)

غير أن تقييمات الناس للخدمات العامة الرئيسية تبدو أكثر التباسًا ويطغى عليها التقييم السلبي. فالآراء التقييمية لكل من التعليم، والرعاية الصحية، وجمع القمامة تُظهر انقسامًا في الرأي العام يميل نحو عدم الرضا عن مستوى هذه الخدمات؛ إذ يقول 58 بالمئة من السكان إنهم إما غير راضين أو غير راضين إطلاقًا عن كل من منظومتيّ التعليم والرعاية الصحية، مقابل 46 بالمئة من المصريين يقولون الأمر نفسه عن خدمات جمع القمامة. ويشير ذلك إلى استمرار الإحباط من جودة الخدمات ومن تلبيتها لاحتياجات الحياة اليومية. وعلى النقيض، تحظى المرافق الأساسية بتقييمات أفضل. فتوفير الكهرباء يُقيَّم بصورة إيجابية إلى حد كبير، إذ يجيب 87 بالمئة من المصريين بأنهم إما راضون أو راضون تمامًا عن توفر الكهرباء، كما يُنظر إلى قدرة الحكومة على الحفاظ على إمدادات المياه بصورة إيجابية مماثلة، إذ يقول 81 بالمئة الشيء نفسه عن مرافق المياه. واتساقًا مع الموضوع الأوسع المتعلق بتكاليف المعيشة، يبرز الإسكان بوصفه نقطة ضعف واضحة: إذ يفيد 68 بالمئة بأنهم غير راضين أو غير راضين إطلاقًا، بما يتماشى مع الضغوط التي يصفها المصريون في مواضع أخرى من الاستطلاع.

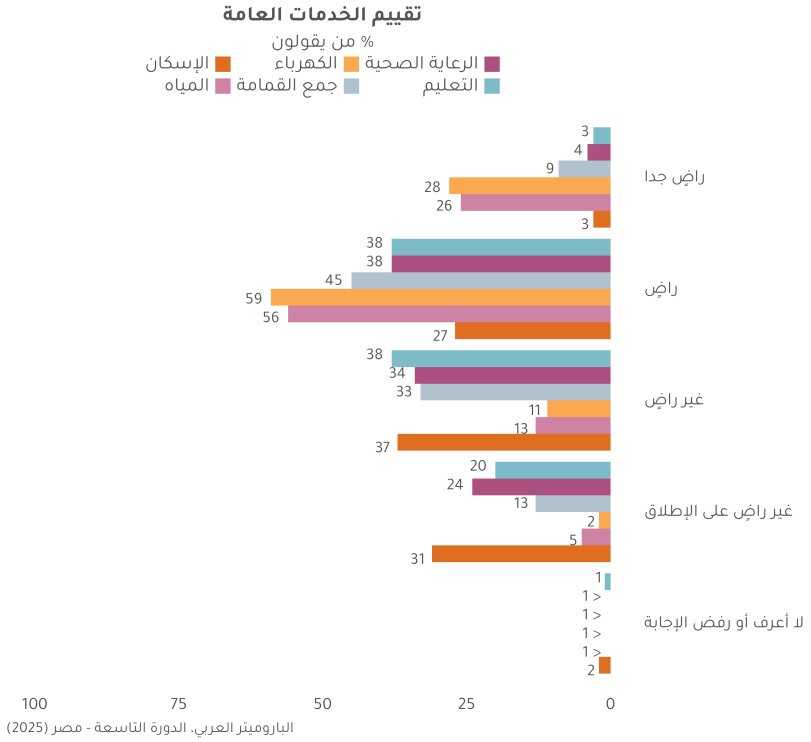

إضافة إلى هذا، لدى السؤال عن الأداء الحكومي في إدارة ملفات اقتصادية معينة، تتحوّل التقييمات إلى الجانب السلبي بشكل حاد. فالمصريون يرون أن الحكومة متواضعة الأداء للغاية في ملف خلق فرص العمل، حيث يفيد 46 بالمئة فقط إنهم يشعرون بأن أداء الحكومة في هذا الملف ضعيف، ويقول 32 بالمئة إنه ضعيف للغاية. وثمة تقييمات أشد قسوة لقدرة الحكومة على التعامل مع ارتفاع الأسعار؛ إذ يقول 85 بالمئة أن أداء الحكومة في هذا الملف ضعيف أو ضعيف للغاية. وثمة تصورات سلبية مماثلة فيما يخص تعامل الحكومة مع اللامساواة في الدخل؛ إذ يعرب 69 بالمئة عن تقييمات "سيء" و"سيء للغاية" في هذا الملف. ويُلاحظ أن تصنيف الناس لأداء الحكومة في النزاهة والمساءلة أقلّ سلبية من تقييماتهم لإدارتها للملفات الاقتصادية المختلفة؛ فالأغلبية تقول إن الحكومة تكافح الفساد بدرجة متوسطة على الأقل بما يشمل 47 بالمئة يقولون إنها تكافح الفساد بدرجة متوسطة و23 بالمئة آخرين يقولون إنها تكافح الفساد بدرجة كبيرة.

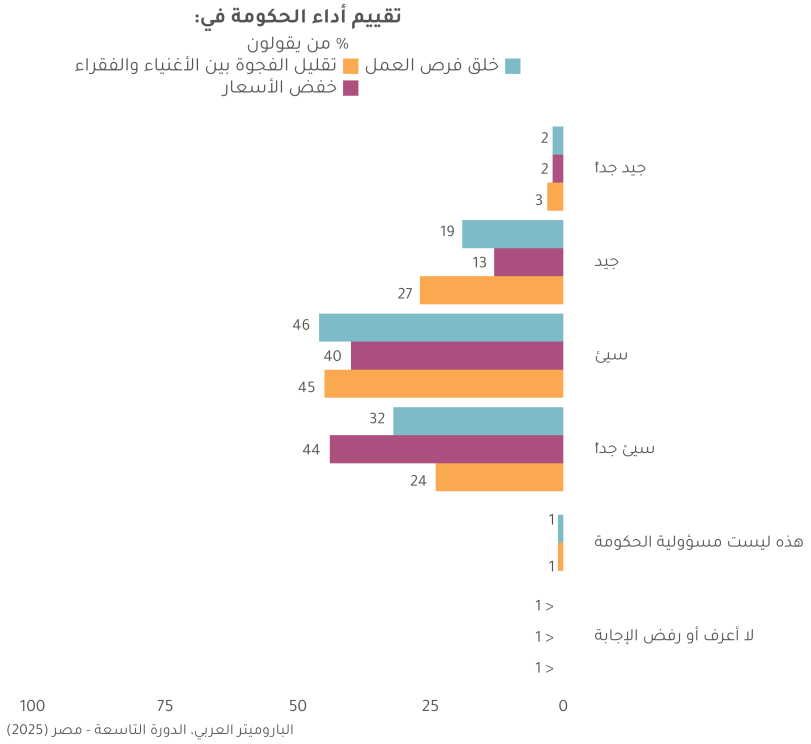

في المُجمل يظهر من هذا النمط (وقوامه استحسان أكبر لأداء الحكومة في ملفات الأمن والمرافق الأساسية، وقبول أقل لأدائها في توفير الخدمات والوظائف وحفظ الأسعار وخفض اللامساواة ودعم الإسكان) تمييز المصريين بين قدرة الدولة على حفظ النظام وتوفير مرافق البنية التحتية الأساسية، في مقابل قدرتها على تقديم الإغاثة الاقتصادية والعدالة التوزيعية (أو درجة استعدادها لذلك). من ثم لم تكن النتيجة في مجملها سلبية؛ إذ يُعزي مواطنون كثيرون الفضل للحكومة على توفير الأمن والمرافق الأساسية، ويعبّرون في الوقت نفسه عن عدم الرضا عن إدارة ملفات الاقتصاد ومختلف ملفات الإدارة الحكومية المرتبطة بشكل مباشر برفاه الأسر ومعيشتها.

المجتمع المدني والمشاركة السياسية

تتباين آراء المصريين حول المجتمع المدني إلى حد كبير؛ إذ يشير 10 بالمئة إلى أنهم يثقون للغاية بالمجتمع المدني، ويقول 30 بالمئة إنهم يثقون في المجتمع المدني، ويفيد 20 بالمئة بعدم الثقة كثيرًا في المجتمع المدني، ويقول 23 بالمئة إنهم لا يثقون فيه بالمرة، ويضيف 16 بالمئة أنهم لا يعرفون إجابة محددة، مما يُظهر لا ثقة عامة ولا تشكيكًا واسعًا. هذا الاختلاط والتباين في الرأي يأتي بالتوازي مع تراجع مشاركة المواطنين في السياسة؛ تفيد الأغلبية بعدم الاهتمام نسبيًا بالسياسة (76 بالمئة يقولون إنهم غير مهتمين على الإطلاق بالسياسة (44 بالمئة) أو غير مهتمين (32 بالمئة)). ولدى الربط بين الآراء في المجتمع المدني وتدني مستوى المشاركة السياسية، يظهر لنا مشهد مشاركة مدنية فيه توقعات بالعمل العام المنظّم، مع محدودية الإقبال على المشاركة السياسية، على الأقل كما ظهر من آراء الناس المرصودة. لكن يجدر بالملاحظة أن نسبة المصريين الذين يشيرون إلى عدم اكتراثهم بالسياسة قد تراجعت مقارنة بنسب 2022، عندما أجاب 90 بالمئة بأنهم لا يهتمون بالسياسة أو أنها لا تهمهم بالمرّة.

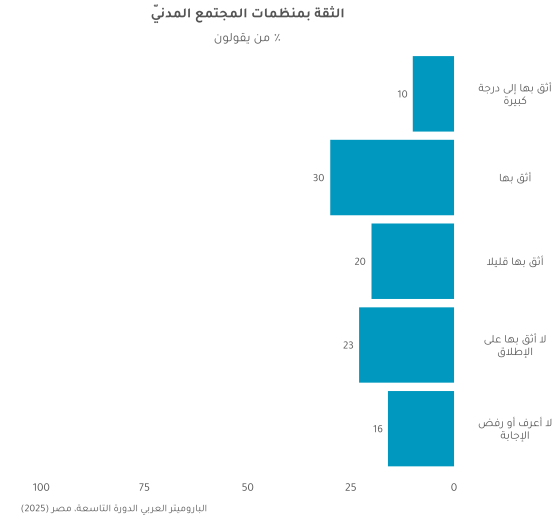

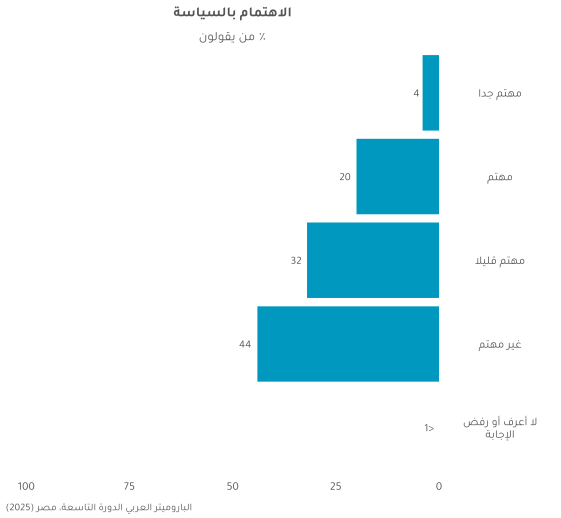

وردًا على سؤال حول وصف الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في مصر، تعرّفه الأغلبية في نطاق أنشطة الدعم الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية، وليس في نطاق العمل السياسي. ويتبين من الإجابات أن أكثر الأدوار ذِكرا للمجتمع المدني هي أدوار رعاية الفئات المهمشة، ثم جمع التبرعات والتوعية بمشاكل المجتمع والسعي إلى حلها. تذكر نسب أقل دور المجتمع المدني في تقديم التعليم والمهارات أو تنظيم الأفراد من أصحاب المصالح المشتركة. أما المهام السياسية بشكل صريح فتُذكر بنسب أقل بكثير؛ إذ تذكر نسبة ضئيلة نسبيًا أدوار المجتمع المدني في المطالبة بإعمال الحقوق، ولا يشير أحد تقريبًا إلى دوره في محاسبة الحكومة. وُلاحظ أن نسبة ليست بالقليلة (15 بالمئة) تذكر أنه ليس للمجتمع المدني أي دور بالمرة، وفي هذا تشديد على مدى التنازع حول مشروعية هذا القطاع ورؤية الناس لغايته ورسالته.

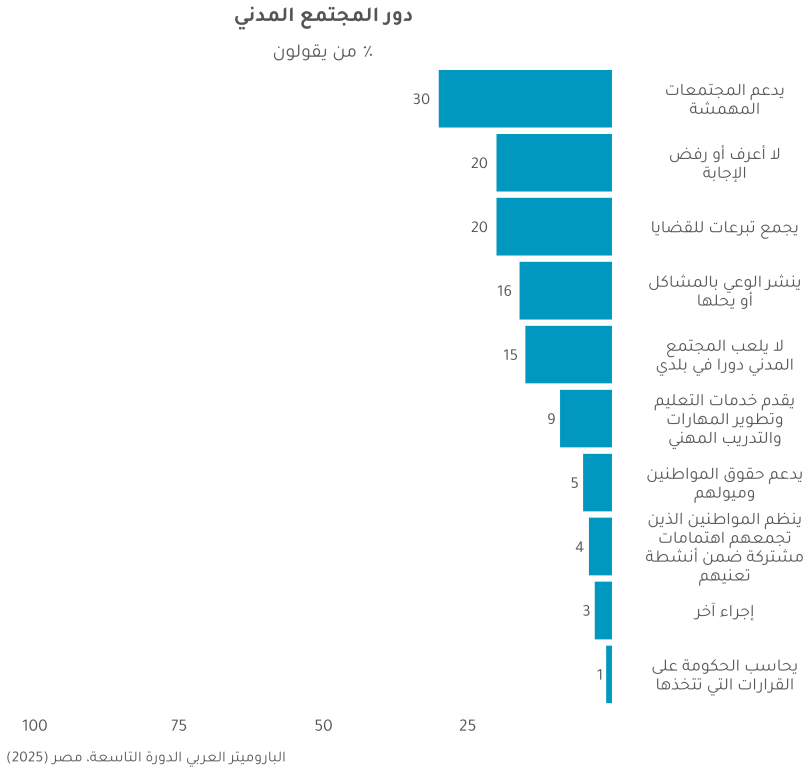

وردًا على سؤال عن الأولويات، يختار أغلب المواطنين دعم الفئات المهمشة، بصفتها القضية الأبرز التي يجب أن يتصدى لها المجتمع المدني، وتبرز في تقديرهم أيضًا التنمية الاقتصادية كدور مهم للمجتمع المدني، وهي رؤية تتسق مع انشغال الناس بالوضع الاقتصادي كما تبيّن عمومًا من الاستطلاع. في المجمل، يظهر من الاستطلاع أن الناس يرون المجتمع المدني بالأساس باعتباره قناة للعمل الخيري وتقديم الخدمات، مع اهتمام قليل من الرأي العام بأدوار المجتمع المدني في أعمال المناصرة أو المحاسبة، وهذا في ظل قدر كبير من عدم اليقين إزاء ماهية المجتمع المدني أصلًا.

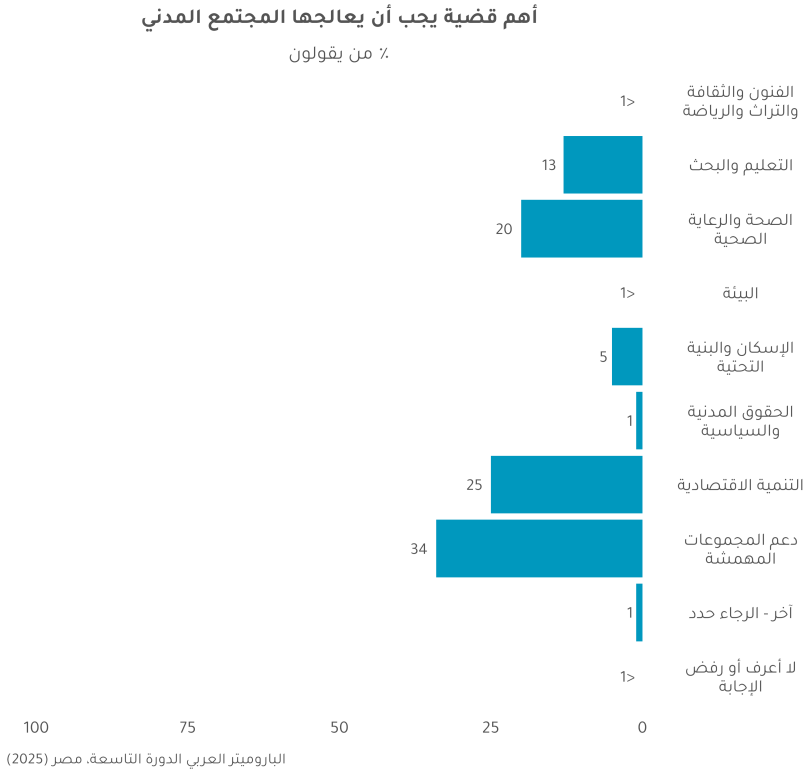

هذا التأطير الثنائي في أذهان الناس - على خلفية تراجع الاهتمام بالسياسة وما يؤدي إليه من بروز دور المجتمع المدني في نظرهم كموفّر للخدمات الاجتماعية اقترانًا بالغياب شبه الكامل لدور محاسبة المسؤولين الحكوميين - يُظهر أن الكثير من المصريين لا يتخيلون المجتمع المدني بالأساس كمُحرّك للتنافس السياسي. إنما يبدو المجتمع المدني في نظرهم بمثابة البنية التحتية التي يمكنها تقديم الدعم الاجتماعي، وسد الثغرات ومساعدة الفئات المهمّشة وتوفير المساعدات المجتمعية بشكل يوازي دور الدولة، دون أن يقف في مواجهتها بشكل مباشر.

وإذا كانت توجهات الناس نحو المجتمع المدني مختلطة، فالمشاركة المدنية النشطة تبدو شديدة الاقتصار. لا يذكر أحدتقريبًا بأنهم أعضاء في أي منظمات أو مجموعات. وينعكس هذا المستوى المنخفض من العضوية الرسمية في كيانات تنظيمية في سلوك الناس؛ إذ يفيد عدد محدود للغاية بالتطوّع بالوقت بشكل شهري. هذه المؤشرات معًا تدل على أن توقعات المصريين من المجتمع المدني تميل إلى جانب توقّع ما ينبغي على المنظمات تقديمه من دعم، دون أن تعكس ثقافة مشاركة جماعية عريضة عبر العضوية في منظمات أو عن طريق التطوّع أو المشاركة المنتظمة في الأعمال الجماعية. يجدر بالملاحظة أنه ربما تقلل هذه المؤشرات من تقدير حيوية الحياة المدنية كما يمارسها الناس في مصر. فقد لا يتصور كثير من المصريين أن أشكال المساعدة بين الجيران، أو شبكات العون المتبادل، أو الأنشطة المجتمعية والدينية غير المنتظمة، تعتبر بمثابة "عضوية" أو "تطوع" رسمي، في معرض تفكيرهم في إجابات أسئلة الاستطلاع ذات الصلة. ولذلك، لا ينبغي قراءة النتائج بوصفها دليلًا على غياب كامل للروابط الاجتماعية أو المدنية. غير أنه، من حيث المشاركة السياسية الصريحة، لا تزال المشاركة المنظمة خافتة على نحو لافت.

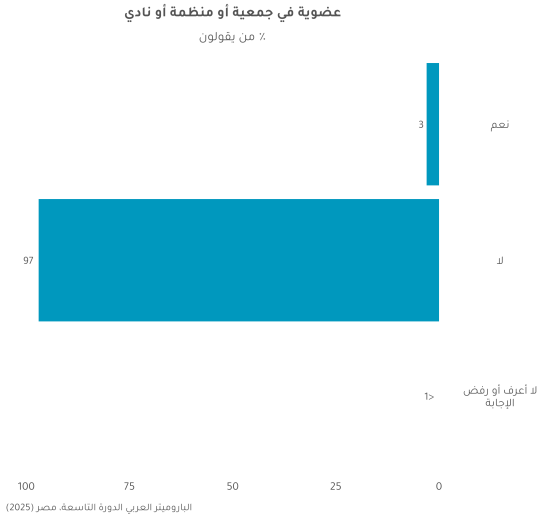

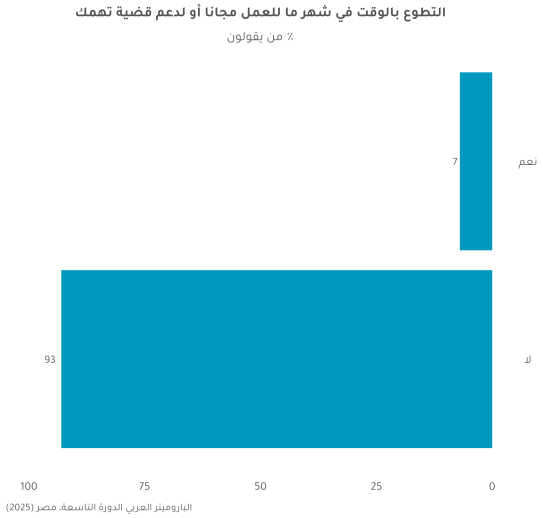

الحقوق والحريات والإصلاحات السياسية

تُعد تصورات الناس عن الحريات السياسية الأساسية حذرة ومقيّدة. بالنسبة إلى حرية التعبير، يفيد 5 بالمئة أنهم يشعرون بأنها مضمونة إلى درجة كبيرة، و32 بالمئة يذكرون أنها مضمونة بدرجة متوسطة، ويقول 28 بالمئة إنها مضمونة بدرجة محدودة، بينما يقول 33 بالمئة إنها غير مضمونة بالمرة. وكانت نتائج الاستطلاع حول حرية الإعلام مشابهة للنسب المتدنية نفسها الخاصة بحرية التعبير: 34 بالمئة يذكرون أنها مضمونة بدرجة "متوسطة"، و31 بالمئة بدرجة "محدودة" و26 بالمئة يقولون "غير مضمونة بالمرة"، ويتكرر نفس النمط فيما يخص سؤال إذا كان يمكن للإعلام انتقاد الحكومة، إذ يقول 28 بالمئة إن حق الإعلام في انتقاد الحكومة غير مكفول بالمرة، مقارنة بـ 7 بالمئة فقط يقولون إنه حق مكفول إلى درجة كبيرة. وكانت الإجابة الأكثر اختيارًا في هذا السؤال هي "مضمون بدرجة متوسطة" بواقع 36 بالمئة. يظهر من هذه الإجابات أن العديد من المصريين لا يعتبرون أنهم يعيشون في سياق تزدهر فيه حرية التعبير أو الإعلام المستقل، إنما يصفون الحريات في الأغلب الأعم بأنها متوفرة بشكل جزئي في أحسن الأحوال، وغائبة تمامًا في أسوأ التقديرات.

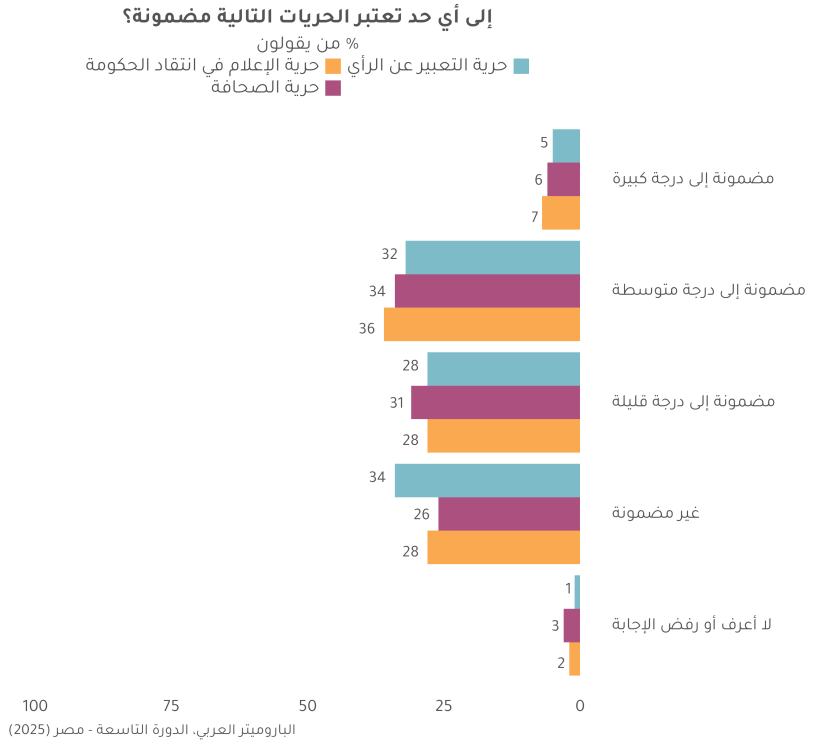

على النقيض، كانت آراء الناس حول التغيير السياسي حاسمة أكثر: إذ يفضل المواطنون التغيير التدريجي بنسب أعلى بكثير من تفضيل التغيير المفاجئ. يقول ثلاثة أرباع المواطنين تقريبًا (74 بالمئة) إن الإصلاح يجب أن يحدث "تدريجيًا" لا على دفعة واحدة، وهي الإجابة المتسقة مع توجّه الرأي العام نحو الاستقرار والتحسن التدريجي التراكمي، والابتعاد عن فكرة التحوّل السياسي المفاجئ. كما تبين أن آراء الناس حول دور الدين في الحياة العامة متباينة لكن لا تنطوي على قبول غير مشروط لإطلاق يد الفاعلين الدينيين في السياسة؛ إذ يختلف المبحوثون حول ما إذا كان حال البلاد سيصبح أفضل مع تولّي المتدينين للمناصب العامة، وتميل أغلبية بسيطة للإجابة بالنفي على هذا السؤال، ما يُظهر عدم وجود إجماع حول ضرورة ترجمة الهوية الدينية إلى سلطة سياسية. وكانت الآراء حول ما إذا كان علماء الدين يؤثرون على السياسة منقسمة بدورها. وفي الوقت نفسه، يفضل الكثيرون وجود حدود واضحة تُرسم حول الممارسات الدينية، وترى الأغلبية الكبيرة أن الدين يجب أن يبقى شأنًا خاصًا.

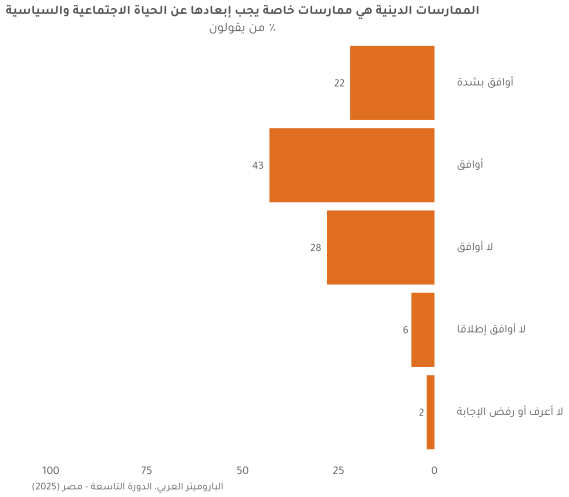

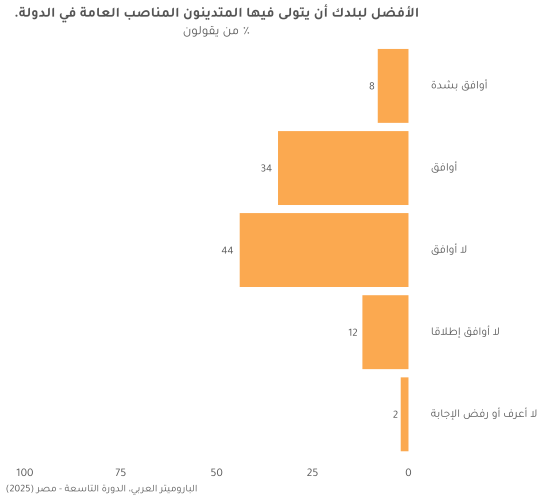

في الوقت نفسه، يبقى التزام المصريين بالديمقراطية لافتًا؛ إذ يقول 59 بالمئة إن "الديمقراطية أفضل دائمًا من أي نظام آخر للحكم". ثمة ارتباط إحصائي طفيف بين الإقبال على تأييد هذا الاختيار ومستوى التعليم؛ إذ أن الفئات الأقل تعليمًا هي الأكثر اختيارًا لعبارة "بالنسبة لمن هم مثلي، لا يهم نوع الحكومة". لكن ما يقصده الناس بـ "الديمقراطية" يبدو عادة شديد الارتباط بنتائج العملية السياسية "الديمقراطية" وليس الإجراءات الخاصة بممارستها. فعند السؤال عن الركيزة الأساسية للديمقراطية، يقول 43 بالمئة "ضمان الاحتياجات الأساسية للجميع". وتأتي كل من "غياب الفساد" و"المساواة أمام القانون" في المركز الثاني بنسب أقل بكثير (16 و15 بالمئة على التوالي). وكان "اختيار القادة السياسيين بحرية" من بين ركائز الديمقراطية التي أقبلت عليها أقل النسب، بواقع 8 بالمئة فقط. وأخيرًا، يختار 8 بالمئة فقط "كفالة الحريات المدنية الأساسية" بصفته الركيزة الأساسية للديمقراطية. يظهر من هذه الاختيارات أن فهم الناس للديمقراطية يتأثر بقوّة بالأداء - على ارتباط بالخدمات الاجتماعية وضمان الكرامة وعدالة التوزيع - وليس بالانتخابات بصفتها السمة التعريفية الأساسية.

هذه الآراء حول ماهية الديمقراطية ترتبط بدورها بمستوى التعليم، فمن حصّلوا مستويات تعليمية أقل هم الأكثر إقبالًا على إعلاء أولوية الاحتياجات الأساسية بصفتها الركيزة الأساسية للديمقراطية، في حين شدد الأعلى تعليمًا - إلى حد ما - على المساواة أمام القانون والحريات المدنية الأساسية.

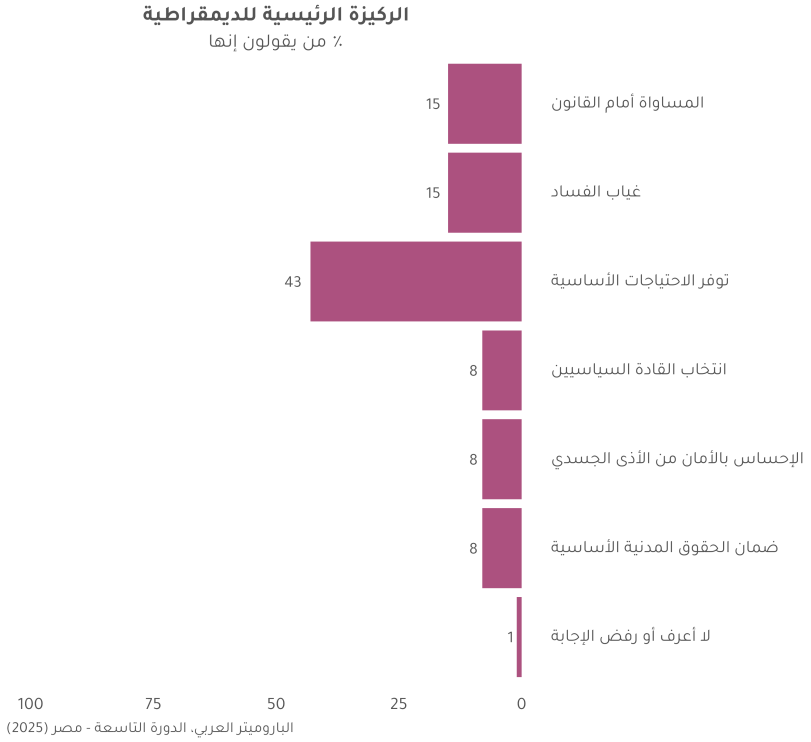

على ذلك، فإن دعم الناس للديمقراطية من حيث المبدأ وبشكل مجرّد لا يُترجم بشكل كامل ودون تحفظات إلى الثقة في الديمقراطية في مصر. لدى السؤال عن مدى ملائمة الديمقراطية للبلد، يظهر دعم متحفظ وليس ثقة كاملة. ولدى السؤال عن معدل ملائمة الديمقراطية لمصر على مقياس من 0 إلى 10، تجمّعت أغلب الإجابات في النطاق من المتوسط إلى المرتفع (تحديدًا نطاق 5 إلى 8 درجات)، مع اختيار عدد قليل نسبيًا أقل الدرجات أو اختيار "لا أعرف". وعلى الرغم من هذا، تشير الإجابات على الأسئلة التي تضع الديمقراطية في إطار مشروط إلى موقف أكثر التباسًا بدرجة ملحوظة. يفيد 71 بالمئة بأنهم يوافقون إلى حد ما أو يوافقون بشدة على أنه ما دامت المشاكل الاقتصادية تُحل، فإن نوع النظام السياسي يصبح أقل أهمية، بما يشير إلى أن النتائج المادية يمكن أن تطغى على الالتزامات الإجرائية للديمقراطية. ويظهر نمط مماثل فيما يتعلق بالنظام والاستقرار: إذ يقدّم 68 بالمئة الإجابة نفسها. وفي كلتا العبارتين، لم تتجاوز نسبة من يقولون إنهم لا يوافقون بشدة 8 بالمئة و9 بالمئة على التوالي.

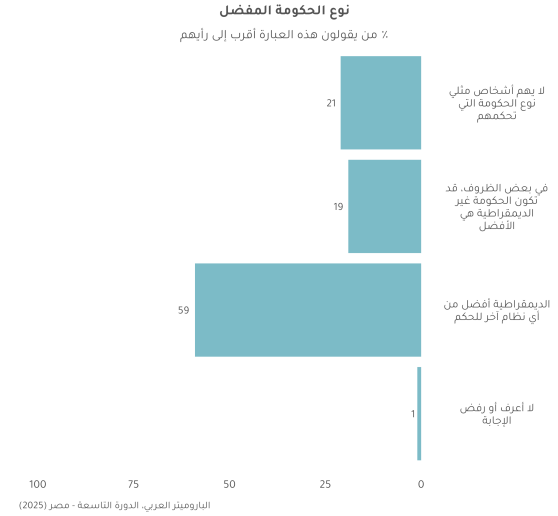

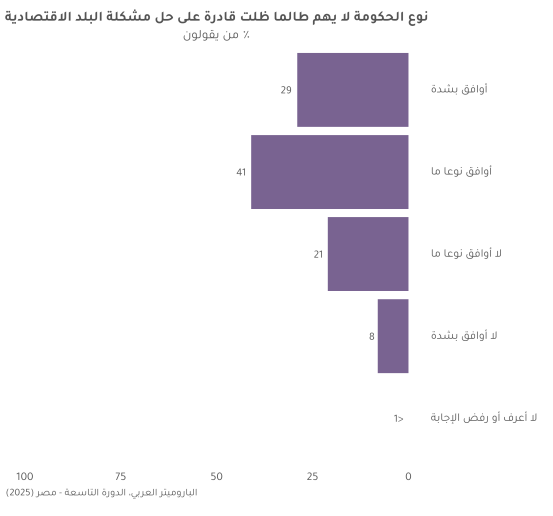

علاوة على ذلك، يحمل المصريون توقعات متباينة بشأن أداء الديمقراطيات على أرض الواقع؛ فهم منقسمون على نحو شبه متساوٍ حول ما إذا كانت الديمقراطية تحقق أداءً اقتصاديًا جيدًا، وما إذا كانت الحكومات الديمقراطية تؤدي أداءً جيدًا في المجمل، وما إذا كانت الأنظمة الديمقراطية تُحسن توفير الاستقرار. على ذلك، عند سؤالهم مباشرة بصيغة مقارنة، لا يزال كثيرون يبدون تفضيلًا للديمقراطية. وفي المجمل، ترسم الصورة جمهورًا حذرًا تجاه كيفية عمل الديمقراطية في الواقع، وغير واثق من مخرجاتها، لكنه مع ذلك لا يزال أغلبه يفضّل مفهوم "الديمقراطية"، وهو مفهوم كثيرًا ما يُفهم من خلال عدسة الحماية المادية والدعم الاجتماعي.

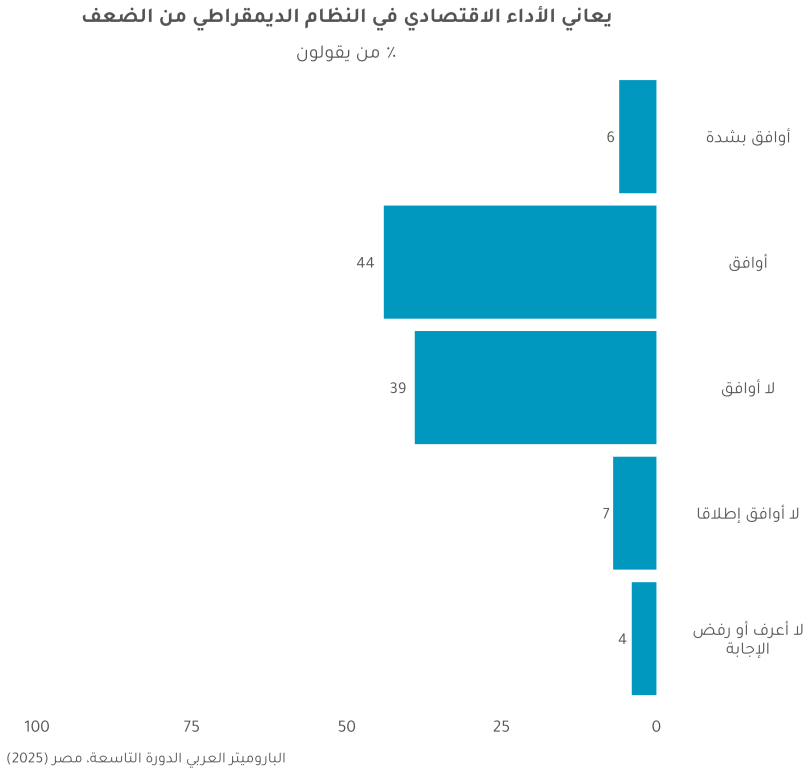

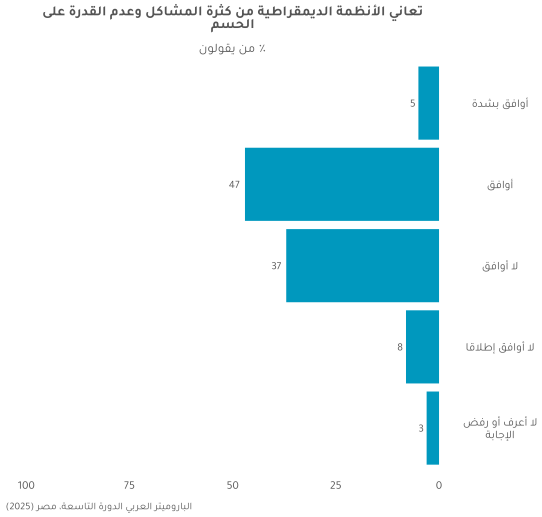

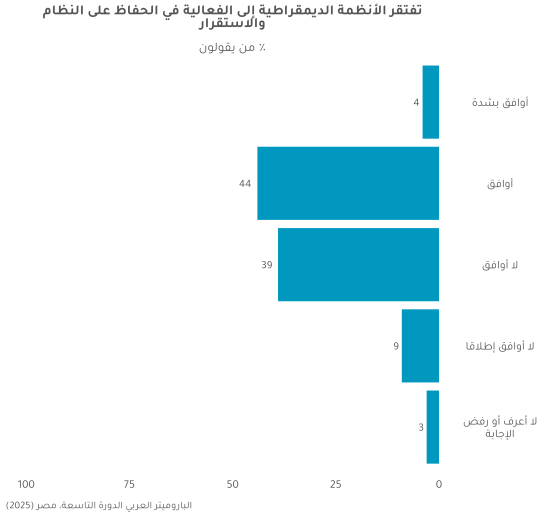

وتتجلى هذه المواقف تجاه الديمقراطية في سياق محدودية المشاركة الانتخابية وتباين وتعدد التصورات حول نزاهة الانتخابات. إذ يفيد سبعة من كل عشرة بأنهم لم يصوّتوا في الانتخابات التشريعية الأخيرة، كما يعبّر المصريون عن تباينات كبيرة حول ما إذا كانت الانتخابات الأخيرة حرة ونزيهة، حيث يقول 31 بالمئة بأنها لم تكن كذلك، ويقول 24 بالمئة إنها كانت حرة ونزيهة، فيما يقول أكثر من الربع (26 بالمئة) بأنهم لا يعرفون. وتشير هذه الأنماط مجتمعة إلى أن النزوع لتأييد الديمقراطية عند المواطنين لا يُترجم بالضرورة إلى مشاركة واسعة، وأن الشكوك حول المصداقية الانتخابية قد تكون جزءًا من أسباب ضعف مكانة الانتخابات بوصفها "ركيزة" أساسية للديمقراطية في تقدير الرأي العام.

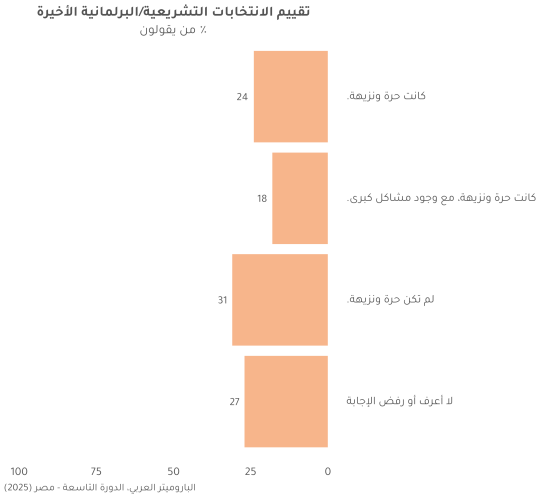

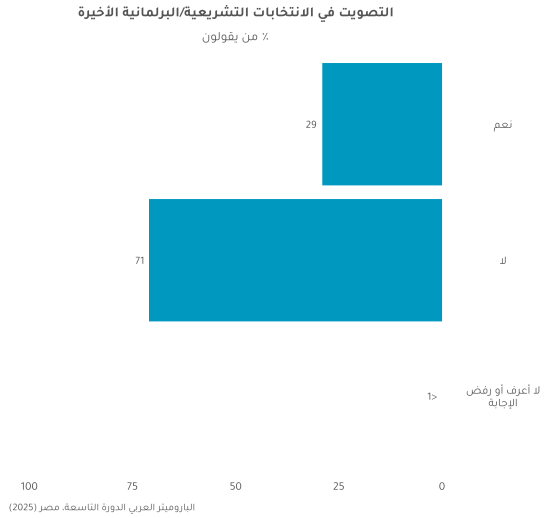

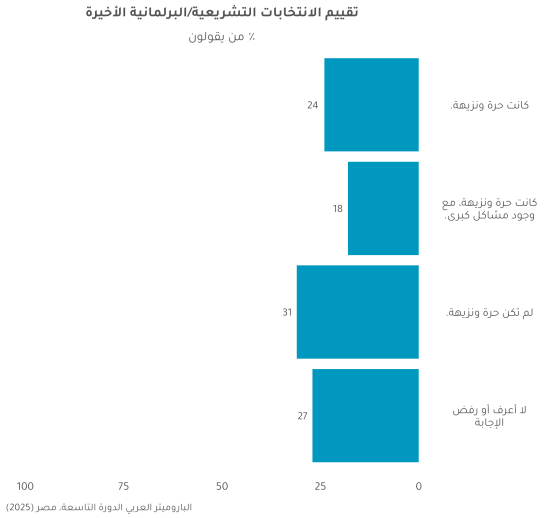

استخدام وسائل الإعلام ومتابعة الأخبار

تتسم المنظومة الإعلامية المصرية بانقسام رقمي حاد. فعلى جانب، يفيد ثلثا المصريين بأنهم يستخدمون الإنترنت بوتيرة متقطعة على الأقل، ويقول أقل من 60 بالمئة بقليل إنهم يستخدمون الإنترنت مرة في اليوم أو أكثر. وعلى الجانب الآخر، يفيد نحو الثلث بعدم استخدام الإنترنت بالمرة، ما يُظهر أن قطاعًا كبيرًا من الجمهور ما زال خارج منظومة تداول المعلومات على الإنترنت (وإن كانت هذه الشريحة قد تراجعت، إذ كانت 43 بالمئة في عام 2022). هذه الفجوة مهمّة لفهم كيفية تناقل الأخبار والرسائل السياسية. بالنسبة لمصريين كثر، تُعد منصات الإنترنت ركيزة أساسية للاطلاع يوميًا على المعلومات وللاتصال والتواصل، وهي بالنسبة للبعض غير مهمة لدرجة كبيرة. وكما هو متوقّع، فاستخدام الإنترنت شائع أكثر في صفوف الأجيال الأصغر وفي الشرائح الأعلى تعليمًا.

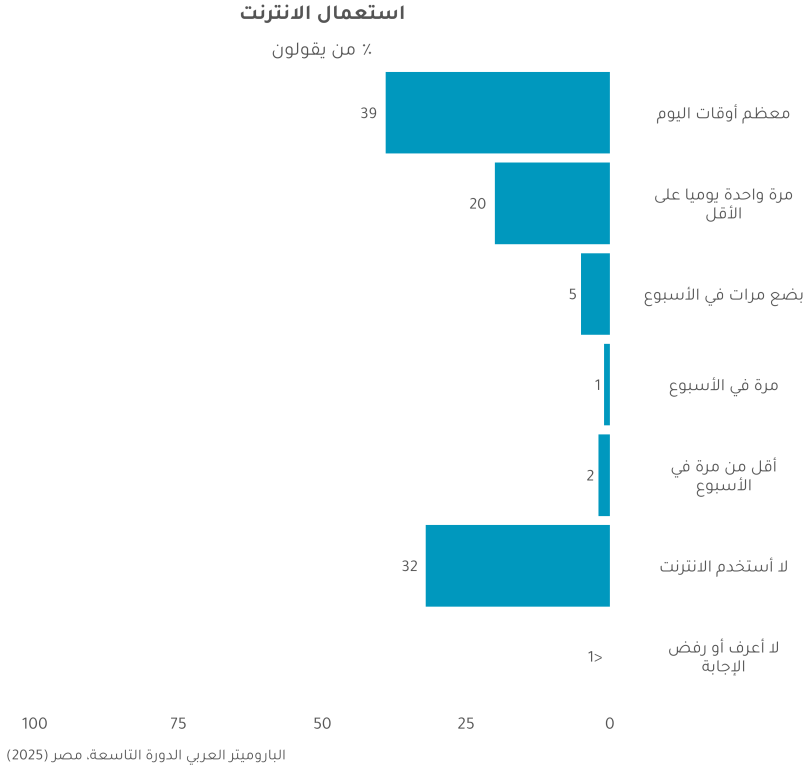

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، مصر (2025)

ومن بين من يستخدمون الإنترنت، يُعد استخدام منصات التواصل الاجتماعي شائعًا، لكنه ليس بالضرورة مفرطًا. فالمدة الأكثر شيوعًا للاستخدام اليومي لوسائل التواصل الاجتماعي هي من صفر إلى ساعتين، تليها مدة 3 إلى 5 ساعات، بما يشير إلى أن معظم الاستخدام يتركز في النطاق المنخفض إلى المتوسط، لا عند مستويات مرتفعة جدًا. ويزداد الاستخدام في صفوف المصريين الأصغر سنًا والأعلى تعليمًا مقارنة بالأكبر سنًا والأقل تعليمًا، بما يؤكد الملامح الجيلية والتعليمية للفجوة الرقمية. أما تفضيلات المنصات فهي مركزة إلى حد كبير: إذ تأتي المنصات الأكثر ذكرًا على النحو الآتي: فيسبوك، يليه واتس-آب ويوتيوب وتيك توك، مع تفضيل الفئات الأصغر سنًا لتيك توك على نحو طاغٍ. وفي المجمل، يشير هذا النمط إلى مشهد إعلامي تهيمن عليه بضع منصات كبرى، تمزج بين "التواصل الاجتماعي" التقليدي (فيسبوك)، وخدمات الرسائل النصّية الخاصة وشبه الخاصة (واتس-آب)، والفيديو بوصفه صيغة للمعلومات والإعلام (يوتيوب)، والخلاصات الخوارزمية القصيرة (تيك توك).

ولدى السؤال عن مصدر الأخبار الأساسي، يشير المصريون بنسبة غالبة إلى التلفزة ومواقع التواصل الاجتماعي: 45 بالمئة يذكرون التلفزيون و43 بالمئة يذكرون مواقع التواصل، في حين اختيرت مصادر الأخبار الأخرى بنسب أقل بكثير. يؤكد هذا البنية المزدوجة لمنظومة المعلومات والإعلام المصرية: ما زال البث التلفزيوني مصدرًا مركزيًا للإعلام الجماهيري، في حين تعتبر مواقع التواصل قناة موازية (ومنافسة في أغلب الحالات) للاطلاع على الأخبار، لا سيما بالنسبة لمن يستخدمون الإنترنت يوميًا. ثمة أنماط واضحة لنوعية الإعلام الذي يستهلكه الفرد بحسب السن والتعليم: فالشباب يعتمدون بقدر أكبر بكثير على مواقع التواصل، في حين يستخدم الأكبر سنًا بشكل كبير للغاية التلفزة للاطلاع على الأخبار، وتلعب مواقع التواصل دورًا أقل بكثير في حالة الشرائح الأكبر سنًا. ويظهر نفس النمط بالنسبة إلى مستوى التعليم، حيث يسود الاطلاع على الأخبار عبر التلفزيون في أوساط الأقل تحصيلًا للتعليم، وتشغل مواقع التواصل حيّزًا أكبر بكثير بالنسبة للحاصلين على التعليم الثانوي وما بعد الثانوي، ما يُظهر وجود "مسارين" لمنظومة الإعلام مقسّمة - من حيث الإقبال عليها - بحسب الشريحة العُمرية والمستوى التعليمي.

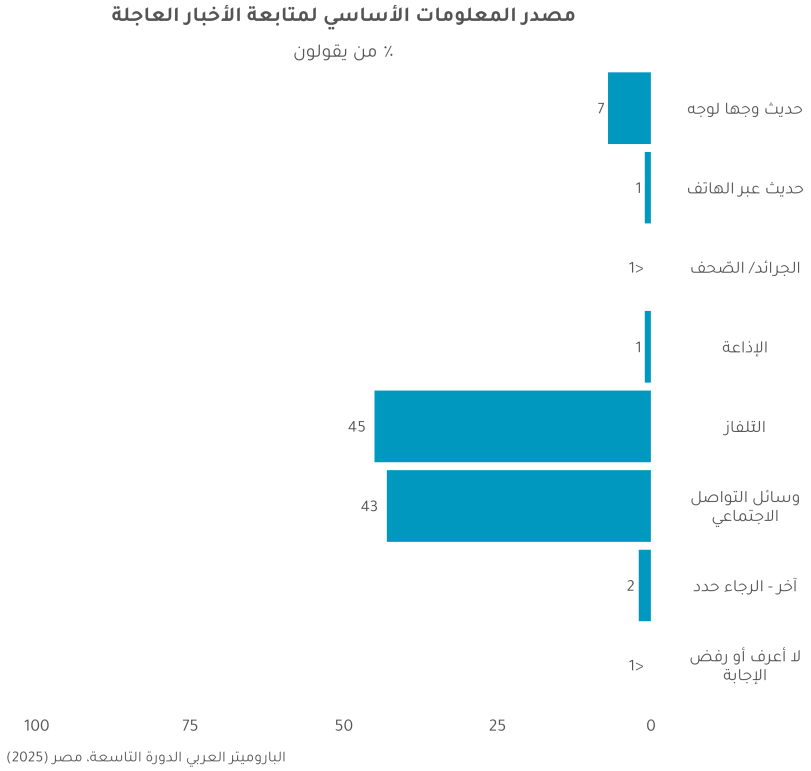

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، مصر (2025)

العلاقات الدولية

تعكس تصوّرات المصريين عن السياسة العالمية ارتيابًا في القيادة الغربية وترحيب أكبر نسبيًا بعدد من القوى الإقليمية والعالمية غير الغربية. في تصنيف الناس لعدد من الدول على مقياس لدرجة تمتعها بالديمقراطية (من 0 إلى 10)، يبلغ متوسط تصنيف المصريين للولايات المتحدة الأمريكية والصين 7 درجات ويبلغ متوسط تصنيفهم لألمانيا مستوى أعلى بقليل (8 درجات)، في حين يبلغ متوسط تصنيفهم للديمقراطية في مصر 5 درجات. يظهر من هذه الفجوة أنه بينما يميّز المواطن بين بلده والقوى العالمية والإقليمية الكبرى من حيث مستوى الديمقراطية، فهو لا يميز بصرامة بالضرورة بين مستوى "الديمقراطية" في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وألمانيا.

أما انطباعات الناس عن الدول المختلفة ففيها قدر أكبر بكثير من الاستقطاب والتباين. فالناس لا يحبّذون الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ يفيد 53 بالمئة بأنهم لا يفضّلون السياسات الخارجية الأمريكية على الإطلاق، ويفيد 26 بالمئة بأنهم لا يفضّلونها إلى حد ما. أما إسرائيل فالآراء نحوها أكثر سلبية، إذ يعرب 95 بالمئة عن آراء سلبية تمامًا في إسرائيل، ويضيف 2 بالمئة إن رأيهم فيها سلبي إلى حد ما. وعلى النقيض، يعرب المصريون عن تفضيل كبير لعدد من الدول الإقليمية، لا سيما السعودية (83 بالمئة يفضلون سياساتها) وتركيا (70 بالمئة) والإمارات (72 بالمئة) وقطر (64 بالمئة). وتميل الآراء حول إيران إلى الجانب الإيجابي وإن كانت مختلطة (48 بالمئة يحبذون السياسات الإيرانية واختار 6 بالمئة "لا أعرف"). ومن بين القوى غير الإقليمية كانت الآراء في فرنسا سلبية أكثر منها إيجابية بمقدار ضئيل (50 بالمئة لا يفضلون سياساتها الخارجية مقابل 43 بالمئة يعتبرونها سياسات جيدة)، بينما كانت ألمانيا أفضل حالًا (50 بالمئة يفضلون سياساتها مقابل 42 بالمئة لا يفضلونها). ويفضّل النصف تقريبًا سياسات روسيا (52 بالمئة) وإن كانت نسبة أكبر تعرب عن آراء إيجابية في الاتحاد الأوروبي (58 بالمئة). وتتميز الصين في تقدير الرأي العام المصري لها، حيث يفيد 64 بالمئة استحسانهم لسياساتها الخارجية. في المجمل، ليست هذه صورة مشاعر رافضة للدول الأجنبية، بل فيها قدر كبير من التباين: ثمة آراء سلبية كثيرة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مع مشاعر إيجابية أكثر تجاه الشركاء من دول الخليج وتركيا، فضلًا عن استحسان كبير - بالمقارنة - للصين.

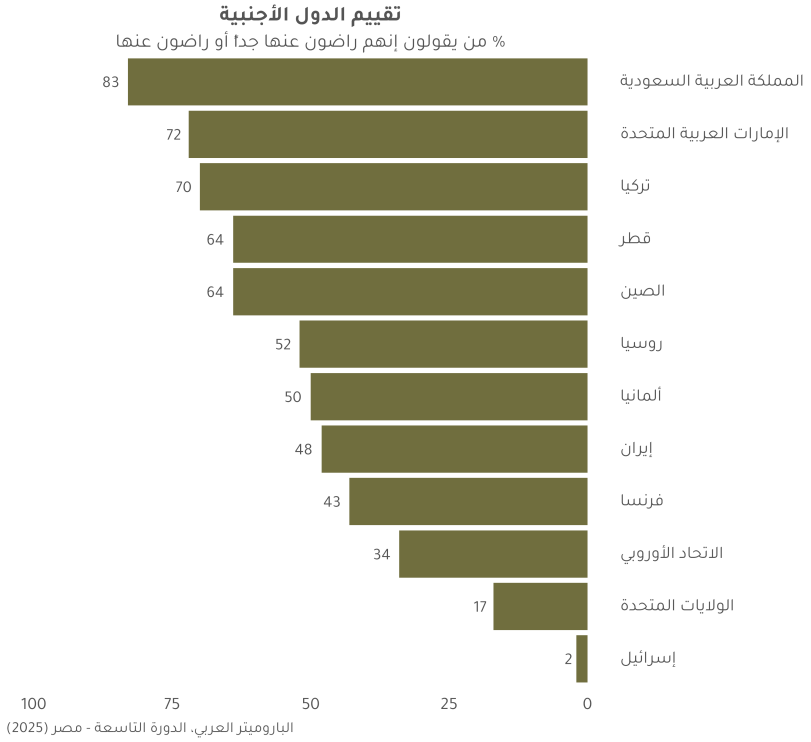

وتمتد هذه الاختلافات والتباينات أيضًا إلى كيفية تقييم المصريين لنوايا وتصرفات القوى الكبرى. ففيما يخص الالتزام بالمعايير الدولية، يعتبر الناس بنسب كبيرة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تبالي بالقانون الدولي: يقول أكثر من النصف إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تراعي القانون الدولي بالمرة، مقارنة بـ 13 بالمئة تقريبًا يقولون الأمر نفسه عن الصين، و20 بالمئة في حالة روسيا، و27 بالمئة بالنسبة إلى إيران. وكان تصنيف الناس للصين بالنسبة لعدد من الأسئلة المشابهة أكثر إيجابية من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما فيما يخص حرص هذه الدولة وتلك على ضمان التنمية والأمن والحريات ودعم فلسطين في سياساتها الخارجية، ما يؤكد وجود تصوّرات عريضة لدى الرأي العام بأن الصين فاعل أجنبي له أدوار بنّاءة أكثر في المنطقة. وعلى نفس المنوال، يُقبل المصريون بقوة على وصف النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط بصفته سلبي الآثار (75 بالمئة) في مقابل نسبة قليلة تفيد بأن آثار هذا النفوذ إيجابية (8 بالمئة)، لكن كان تصنيف الناس للصين يميل للجانب الإيجابي (47 بالمئة يقولون إنه نفوذ ذات آثار إيجابية مقابل 18 بالمئة يقولون إن آثاره سلبية). وحتى في الأسئلة التي لا يؤيد فيها الجميع الصين، فالمقارنة واضحة: إذ يُقابل النفوذ الأمريكي بريبة عميقة، بينما يُنظر إلى الصين، بالمقارنة، في كثير من الأحيان بوصفها أكثر مصداقية أو فائدة.

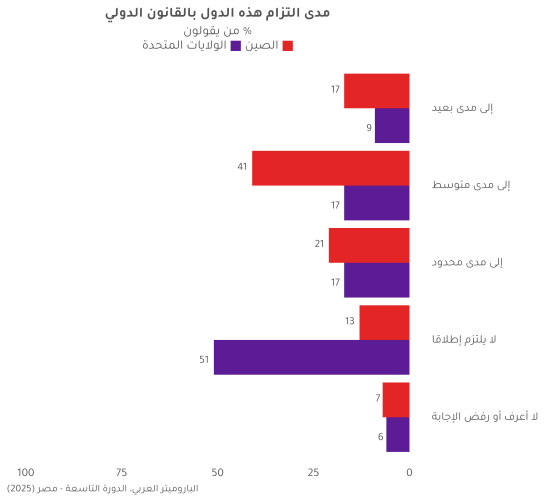

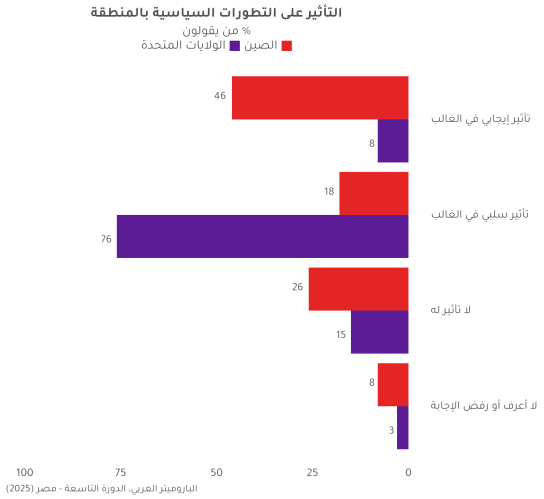

وفي الشأن الإقليمي، ثمة معارضة قوية للتطبيع؛ يقول 90 بالمئة من المصريين إنهم يعارضون التطبيع بشدة ويفيد 5 بالمئة بأنهم يعارضون التطبيع. وبالنسبة إلى غزة، كان الوصف الأكثر شيوعًا للأحداث الأخيرة هو "الإبادة الجماعية". وتشير أغلبية ساحقة (94 بالمئة) إلى أن مصر أكثر التزامًا بالدفاع عن فلسطين من إسرائيل، وترفض بقوة فكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية مؤهلة للتوسط في حل سياسي في فلسطين. وأخيرًا، لا تُعد تقييمات الناس للقيادة الأمريكية محايدة؛ إذ يعتبر 66 بالمئة أن ترامب أسوأ للمنطقة من بايدن، ويرى 20 بالمئة أنهما على نفس القدر من السوء، ويرى 3 بالمئة فحسب أن رئاسة ترامب أفضل للمنطقة، ما يؤكد على الفكرة الأكبر الخاصة بارتياب الرأي العام المصري في النفوذ الأمريكي، حتى ولو تباينت ردود المصريين على الأسئلة الخاصة بالقادة الأمريكيين المختلفين.

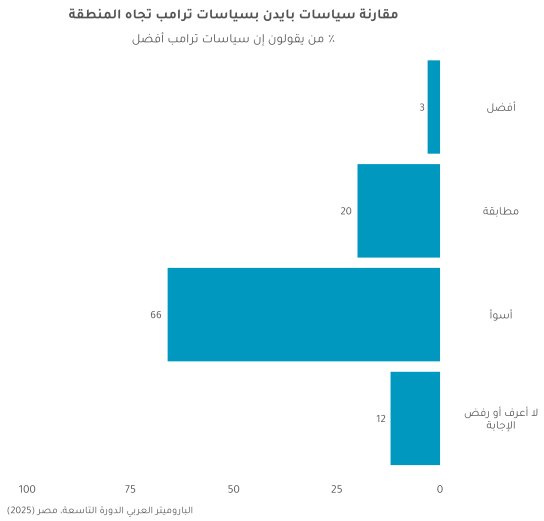

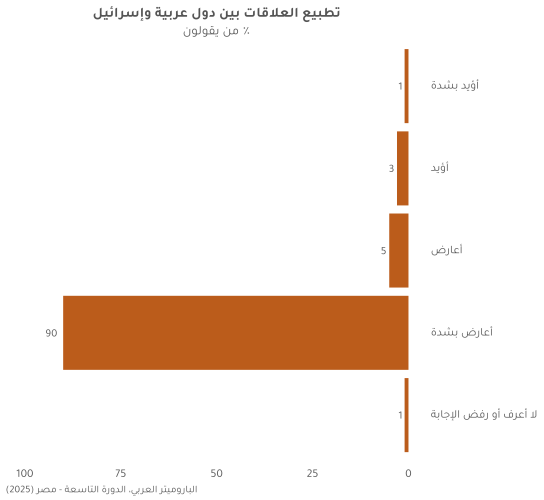

الأحداث الأخيرة في غزة

٪ من يقولون إنها

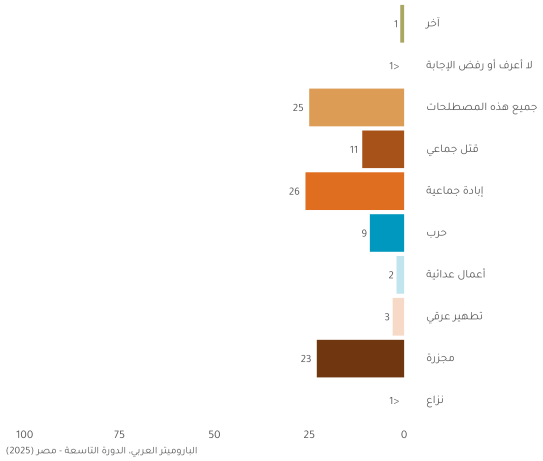

الباروميتر العربي، الدورة التاسعة - مصر (2025)

موقف بلدك إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

٪ من يقولون

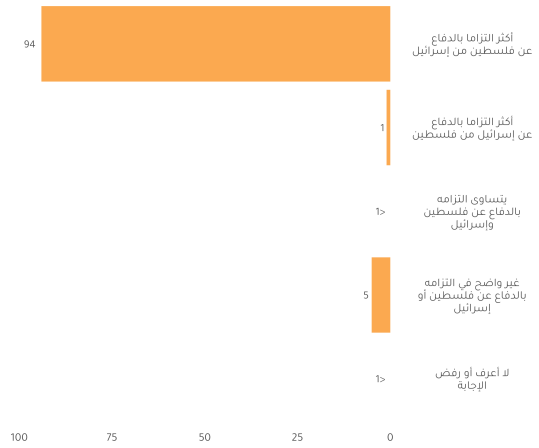

الباروميتر العربي، الدورة التاسعة، مصر (2025)

الجهة المفضلة للتوسط في حل سياسي للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني

% من يقولون

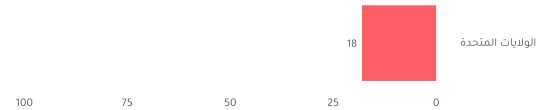

الباروميتر العربي، الدورة التاسعة - مصر (2025)

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.